

تنبیه ذوی الافہام

عابدین

UTL AT DOWNSVIEW



D RANGE BAY SHLF POS ITEM C
39 12 01 12 02 002 0

PLEASE DO NOT REMOVE
CARDS OR SLIPS FROM THIS POCKET

UNIVERSITY OF TORONTO LIBRARY

K	Ibn 'Abidin, Muhammad Amin
	ibn 'Umar
I132T3	Tanbih dhawi al-afham
1884	'ala butlan al-hukm bi naqd al-da'wa

PLEASE DO NOT REMOVE

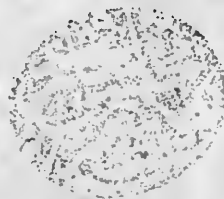
THIS CARD FROM THE BOOK

OF THE UNIVERSITY OF MICHIGAN

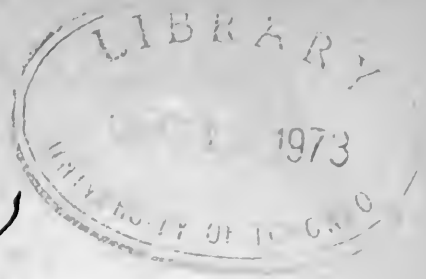
LIBRARY

ANN ARBOR, MICHIGAN

نبيه ذوى الافهام على بطلان الحكم
بنقض الدعوى بعد الابرأ العام
اسيدى المرحوم السيد الشريف
محمد عابدين رحمه الله تعالى
ونفعنا به
امين



بسم الله الرحمن الرحيم



الحمد لله الملك الوهاب * الهادي الى طريق الصواب * والصلالة
والسلام على النبي الاواب * والآل والاصحاب * ماغاب نجم وآب
(و بعد) فيقول الفقير محمد امين * ابن عمر عابدين * غفر الله تعالى له
ولوآله * ولن له حق عليه * هذه رسالة سميتها تنبيه ذوى الافهام
على بطلان الحكم بنقض الدعوى بعد البراء العام * والداعى الى جمعها
حادثه وقعت في عام احدي وخمسين بعد المائتين والالف في رجل
يهودى اسمه روفائيل ادعى على وكيل ورثة رجل اسمه على اغا بان
المدعى كان عنده مبلغ دراهم معلومة ودیعة اورثة رجل اسمه ابراهيم
افندى وان المدعى دفع ذلك المبلغ الى على اغا ليدفعه الى ورثة ابراهيم
افندى وان على اغا مات ولم يدفع ذلك المبلغ فاجاب وكيل ورثة على
اغا بانكار ذلك وادعى على روفائيل اليهودى بانك كنت ابرأت على اغا
ابراء عاما واثبت الوكيل البراء العام لدى الحاكم الشرعى ومنع الحاكم
الشرعى المدعى من دعواه المذكورة وصرح له الحاكم الشرعى بانك
ممنوع من هذه الدعوى والفقير كنت حاضرا بمجلس الحكم وقال لى
اليهودى انا لم ابرئه ابراء عاما وانما قلت له ليس بينى وبينك اخذ ولا
اعطاء فاجبته بان دعواك دفع المبلغ اليه اعطاء فهو داخل تحت اقرارك
وبعد ثبوت البراء العام لا كلام (ثم) بعد مدة ادعى اليهودى على
الوكيل المذكور بان على اغا كان اقر بعد البراء المذكور بان المبلغ باق في
ذمته لورثة ابراهيم افندى واثبت اليهودى ذلك وكتب الحاكم الشرعى
بذلك مراسلة وارسلها الى حضرة الوزير المعظم حكمدار بلاد الشام
(ايده)

K

I132T3

1884

أيده الله تعالى بتوفيقه على الدوام ولم به شعث الاسلام وذلك لاجل
تحصيل المبلغ من ورثة على انا فصل لحضرة الوزير ايده الله تعالى
شبهة في ذلك الاثبات بسبب الحكم السابق بمنع اليهودي من دعواه
وبغيره من الاسباب* التي اورثت لحضرة الارباب* فارسل الى المراسلة
للاستفتاء عن الحكم الصادر فيها (فاجبت) بان الحكم الثاني المذكور فيها
غير واقع موقعه ثم طلب مني بيان ذلك فبينته ثم ارسل حضرة الوزير ايده
الله تعالى بتوفيقه الجواب الى الحاكم الشرعي فادعى ان هذا الجواب غير
صحيح وكتب بعض عبارات ظن انها تدل لما بقول وارسلها الى حضرة
الوزير ايده الله تعالى فارسلها الى الفقير لطلب الجواب* عما هو الحق
والصواب* ولما كان امر ولي الامر واجب الامثال* بادرت الى ذلك بدون
امهال (فاقول) وبحوله تعالى اجول* لا بد اولا من ذكر صورة المراسلة
المذكورة ثم ذكر صورة جوابي الذي اجبت به ثم ذكر حاصل ما قاله
الحاكم الشرعي ادام الله توفيقه لما يرضى (اما صورة المراسلة فممكنذا)
معروض الداعي لدولتكم ادعى روفائيل الصراف على الشيخ حسن
افندي الجعفرى الوكيل الشرعي عن ورثة المرحوم على انا الترجان بان
المدعى في ج سنة ٤٧ دفع لعللى انا الترجان ٥٥١٥ ليوصواهم
لورثة المرحوم ابراهيم افندي قاضى المدينة المنورة وان على انا حين
ان كان متسلم طرابلس الشام في اثناء محرم سنة ٢٥٠ اقر بالمبلغ انه باق
في ذمته لورثة ابراهيم افندي ومنذ ايام في اثناء الشهر الذى مضى
ادعى على المدعى احد ورثة ابراهيم افندي وقبض منه من اصل المبلغ
١١٥٠ طالب المدعى عليه بالمبلغ من ممتلكات على انا المرقوم فسئل
فاجاب بالانكار لذلك وذكر بان على انا قبل سفره من دمشق لطرابلس
صدر بينه وبين المدعى ابراء عام واعترف المدعى لدى الحاكم من مدة
ثلاثة اشهر بكونه ابرأ ذمة على انا قبل سفره فعرفناه ان ذلك لا يفيد
لان في ذلك التاريخ ما كانت ورثة ابراهيم افندي ادعت بشيء وان ذلك

المبلغ من حقوق الورثة لا يملكه المدعى ولا يسرى اقراره به ولا البراء عنه
 لاسيما اقرار على اغا بالمبلغ لورثة ابراهيم افندى وبقائه في ذمته في
 التاريخ مؤخر عن تاريخ البراء الذي ادعى به فذلك دفع ويلزم اثباته
 وطلب من المدعى بينة باقرار على اغا في التاريخ المرفوع فثبت اقرار على
 اغا الترجان في محرم سنة ٥٠ بالمبلغ بذمته لورثة ابراهيم افندى بشهادة
 شاهدين مشمولين بالتركية الشرعية وثبت على ورثة على اغا الترجان
 ٥٥١٥ لورثة ابراهيم افندى والمدعى والامر اليكم وحرر في غرة
 ذا سنة ١٢٥١ وفي ذيل هذه المراسلة ختم الحاكم الشرعى (فهذه)
 صورة المراسلة ولم يذكر فيها حكمه الاول على المدعى قبل هذه الدعوى
 الثانية بنحو ثلاثة اشهر فان وكيل ورثة على اغا اجاب المدعى بانه ابرأ
 المورث قبل سفره الى طرابلس الشام ابراء عاما وكتب الحاكم الشرعى
 الى الفقير صورة هذه الدعوى لاكتب له جوابها فكتبت له انه اذا ثبت
 البراء العام لاتسمع دعوى روفائيل على الوكيل بدفعه المبلغ للمورث لانه
 يدعى عليه دفع ذلك بطريق الامانة والبراء العام يشمل الامانة وهذا
 معنى ما كتبه وليس في ذهني نفس الالفاظ المكتوبة ثم اتفق اني كنت
 في مجلس الحاكم الشرعى المذكور بعد ايام فتوقف فيما كتبه له واراني
 عبارة من الخاتبة ظن انها تخالف ذلك فذكرت له انه لا مخالفة فقال
 المدعى ثبت عليك البراء العام ومنعه من دعواه المذكورة وامر ترجمانه
 بقبض المصـول منه ثم بعد نحو ثلاثة اشهر رجع المدعى الى الحاكم
 الشرعى وقال عندي بينة على اقرار على اغا بان ذلك المبلغ باق في
 ذمته لورثة ابراهيم افندى فسمع دعواه الثانية واثبت له المبلغ وجعل
 هذه الدعوى الثانية دفعا للدعوى الاولى كما ذكره في المراسلة المرفوعة
 ولا ادري لاي شئ سكت عن التصريح بالحكم الاول (واما صورة جوابي)
 عن المراسلة فهم كذا الذي ظهر لنا بعد التأمل في هذه المراسلة ان الحكم
 الصادر فيها غير واقع موقعه لامور * منها ان روفائيل ادعى انه سلم المال
 (الى)

لعلى اغا ابدفعه لورثة ابراهيم افندى فصار على اغا مودعا ولا تسمع
الدعوى بالودبعة بعد الابرأ العام الشامل لكل الدعاوى * ومنها استناد
روفايل الى اقرار على اغا عند الشاهدين ببقاء المبلغ لورثة ابراهيم
افندى فهذا اقرار للورثة فتكون المطالبة لهم لا لروفايل لانه لم يقر
ببقاء المبلغ لروفايل حتى يدعى به روفائيل * ومنها ان ورثة ابراهيم افندى
اذا اخذوا المبلغ من روفائيل لا يثبت له الرجوع به على ورثة على اغا لان
الدعوى بعد البراء العام لا تصح الا بشئ حادث بعده وهذا المال الذى
يدعيه روفائيل على الورثة يدعى انه دفعه له فى ج سنة ٤٧ وهذا الدفع
سابق على تاريخ البراء فهو داخل تحت البراء فلا تسمع الدعوى به
وكون على اغا اقر به لايضع المدعى اما اولاً فلانه لم يقر به للمدعى بل اقر
به لورثة ابراهيم افندى واما ثانياً فلانه لو كان اقر به للمدعى يكون اقر
بشئ سابق على البراء فهو داخل فى عموم البراء فلا تسمع دعواه
به على كل حال * والله تعالى اعلم بحقائق الاحوال * فهذا ماظهر لى انتهى
(واما ما قاله) الحاكم الشرعى * وفقه مولا لا يرضى * فذلك اعتراضه على
جوابى فى مواضع (منها) اعترضه على قولى فصار على اغا
مودعا الخ فقال الودائع تحفظ باعبانها ولا يصح البراء عن الاعيان فلا
يصح البراء عن الودبعة قال فى البرازية والبراء متى لاقى عيناً لا يصح
فصار وجوده وعدمه بمنزلة واهذا الاصل فروع كثيرة منها ما فى
قاضى خان اذا ابرأ الوارث الوصى ابرأ عاماً بان اقرانه قبض تركة والده
ولم يبق له حق منها الا استوفاه ثم ادعى فى يد الوصى شيئاً وبرهن تقبل
ثم نقل نحوه عن بهجة الفتاوى باللغة التركية ثم قال وكتب الفتاوى مشحونة
بامثال هذه المسائل فغفل هذا المفتى المخطئ عن هذا الاصل والفروعات
وما تفكر بان الودبعة عين محفوظة وبالنصوص اذا اقر بعد البراء ببقائه
عنده وحكم بان لا تسمع الدعوى بالودبعة بعد البراء على زعمه بان لفظ
البراء اذا صدر يشمل كل الدعاوى واقوال الفقهاء على خلافه كما

علمت فخطأ حكم الشرع بهذا الزعم الفاسد واخطأ انتهى كلامه عفا
الله عنا وعنه (واقول) هذا الكلام يقضى منه العجب (اما اولا)
فلانه ناقض به حكمه السابق فانه حكم على اليهودى بعدم سماع دعواه
بسبب البراء العام وكنت حاضرا في مجالس حكمه ومنعه من مطالبة ورثة
على اغا بالبلغ المدعى به فاذا كان ذلك البراء لايشمل الوديعه التى زعمها
اليهودى فكيف ساع له الاقدام على هذا الحكم وهو يعتقد ان البراء
العام لايشمل الاعيان وان اقوال الفقهاء على خلاف ذلك (واما ثانيا)
فلان ما ادعى انه خطأ وانه زعم فاسد فهو غير صحيح فيلزم عليه تخطئة
عامة الفقهاء فانهم اتفقوا على ان البراء العام يشمل الاعيان وغيرها
وما ذكره من فرع الخاتمة فهو خارج عن القاعدة نصوا على
استثنائه منها لعله استحسانية كما ستعرفه وما ذكره من ان البراء عن
الاعيان باطل فذلك في البراء المقيد بها كما لو قال ابرأئك عن هذه الدار
او هذا العبد وحادثتنا ليست من هذا القبيل لان الذى ثبت عند الحاكم
ان اليهودى ابرأ على اغا ابراء عاما فلذلك منعه من دعواه دفع المسال
(ولا بد) من اثبات ما قلناه بالنقول الصحيحة * والادلة الصريحة
حتى لا يبقى اطاعن كلام * وترفع الشبهة والادعاء * وانذكر اولا البراء
عن الاعيان * وما فيه من التفصيل والبيان * ثم تذكر البراء العام
الذى هو المقصود في هذا المقام * ثم تذكر الفرع المار عن قاضى
خان * وانه مستثنى من القاعدة بطريق الاستحسان (قال) في الاشياء
والنظار لا يصح البراء عن الاعيان والبراء عن دعواها صحيح فلو
قال ابرأئك عن دعوى هذه العين صح البراء فلا تسمع دعواه بها
بعده الخ ما ذكره في القول في الدين (وقال) في الخاتمة البراء عن
العين المغصوبة ابراء عن ضمانها وتصير امانة في يد الغاصب وقال زفر
لا يصح البراء وتبقى مضمونة ولو كانت العين مستهلكة صح البراء وبرئ
من ضمان قيمتها (وقال) في جامع الفصولين ولو قال برئت من
(دعواى)

دعوى في هذه الدار لا يبقى له حق فيها وكذا لو قال برئت من هذا
القن يبقى القن وديعة عنده ويبرأ من ضمانه (وقال) في الخلاصة اقام
البينة على ابرائه عن المغصوب لا يكون ابرأ عن قيمة المغصوب وانما هو
ابراء عن ضمان الرد لاعتن ضمان القيمة لان حان قيامه الرد واجب عليه
لا قيمته فكان ابراء عما ليس بواجب انتهى (قلت) يعني لما كان الواجب
حال قيام المغصوب هو رد عينه لضمان قيمته كان الابراء ابراء عن
ضمان الرد لانه الواجب الآن فلو هلك بلا تعد لا يضمن لان الرد لم يبق
واجبا عليه بل صار بمنزلة الوديعة بخلاف ما لو منعه بعد الطلب فهلك
او استهلكه ضمن لانه لم يبرأ عن القيمة لعدم وجوبها وقت الابراء (وقال)
في الاشباه فقواهم الابراء عن الاعيان باطل معناه لا تكون ملكا له بالابراء
والا فالابراء عنها اسقوط الضمان صحيح او يحمل على الامانة (وقال)
في الدر المنقى شرح الملنقى قواهم الابراء عن الاعيان باطل معناه ان
العين لا تصير ملكا للمدعى عليه لانه يبقى على دعواه بل تسقط في
الحكم كالصالح على بعض الدين فانه انما يبرأ عن باقيه في الحكم لافي
الديانة فلو ظفر به اخذه ذكره القهستاني والبرجندي وغيرهما واما
الابراء عن دعوى الاعيان فصحيح انتهى (ومثله) في حواشي الاشباه
لعموي عن حواشي صدر الشريعة للحفيد (قلت) وحاصله ان
الابراء عن نفس الاعيان باطل ديانة فلا تبرأ به الذمة وصحيح قضاء فلا
تسمع الدعوى عليه بخلاف الابراء عن دعواها فهو صحيح مطلقا فلا
فرق في القضاء بين الابراء عن الاعيان وعن دعواها حيث لا تسمع
الدعوى بعده على الشخص المبرأ (وتام) تقرير هذه المسئلة في رسالتنا
السمائة اعلام الاعلام في احكام الابراء العام (وبما) قررنا، ظهر لك ان
قواهم الابراء عن الاعيان لا يصح ليس على اطلاقه وظهر لك وجهه
دخول الاعيان في الابراء العام لان الابراء العام يشمل الاعيان والدعوى
وقد علمت ان الابراء عن دعواها صحيح (ولذا ذكر) لك كلامهم في

البراء العام فنقول (قال) في العمادية عن الخانية اتفقت الروايات على ان المدعى او قال لادعوى لي قبل فلان او لا خصومة لي قبله يصح حتى لا تسمع دعواه عليه الا في حق حادث بعد البراءة انتهى (فانظر) وحك الله كيف عبر باتفاق الروايات على انه لا تسمع الدعوى بعد البراء العام الا بشئ حادث وبه تعلم الزعم الفاسد من الصحيح * وتعلم من الزنكب الخطأ الصريح (وقال) في المحيط من باب الاقرار بالبراءة وغيرها ولو اقر انه لاحق له قبل فلان يجوز ويرى من كل قليل وكثير ودين ووديعة وكفالة وحده وسرقة وقذف وغيرها لان قوله لاحق لي نكرة في النفي والشك في النفي نعم وقوله لاحق لي يتناول سائر الحقوق المالية وغيرها (ثم قال) وكذا لو قال فلان برى من حق فهو برى عن الحقوق كلها لانه جملة برئنا عن حق واحد منكر ولا تتصور البراءة عن حق واحد منكر الا بعد البراءة عن الكل فصار عاما من هذا الوجه الى اخر كلامه (وقال) في الخلاصة ثم في قوله لاحق لي قبل فلان يدخل في هذا اللفظ كل عين ودين وكل كفالة او اجارة او جنابة او حد انتهى (وقال) في البحر قال في المبسوط ويدخل في قوله لاحق لي قبل فلان كل عين ودين وكل كفالة او جنابة او اجارة او حد الخ (وقال) العلامة ابن نجيم في رسالته في البراءة ناقلا عن الاصل للامام محمد من كتاب الاقرار لاحق له قبل فلان فليس له ان يدعى حدا ولا قصاصا ولا ارشانا ولا كفالة بنفس ولا مال ولا دينا ولا وديعة ولا عارية ولا مضاربة ولا مشاركة ولا ميراثا ولا دارا ولا ارضا ولا عبدا ولا امة ولا شياً من الاشياء ولا عرضا ولا غيره الا شيئا حدث بعد البراءة انتهى (وقال) في القنية لو قال لاتعلق لي على فلان فهو كقوله لاحق لي قبله فيتناول الدين والاعيان (وفيها) ايضا لو قال ليس لي معه امر شرعي يبرأ عن دينه وعن دعواه في العين ولو قال لادعوى لي عليك اليوم ليس له ان يدعى بعد اليوم (وقال) في الاشياء لا تسمع الدعوى بعد البراءة (العام)

العام الا ضمان الدرك وما اذا ابرأ الوصى ابراء عاما بان اقرانه
قبض تركة والده ولم يبق له حق منها الا استوفاه ثم ادعى في يد الوصى
شيئا من تركته عليه وبرهن يقبل ثم ذكر مسألتين أخريتين (فانظر) رحك
الله تعالى الى هذه النقول * عن الأئمة الفحول * التي لا يعتري صوارمها
فلول * ولا توافقها افول * كيف صرحت بان البراء العام لا تسمع بعده
الدعوى بدني ولا عين ولا ودعية ولا غيرها * فكيف يعترض علي من
افتي بقولهم بانه مخطي وانه ذوزعم فاسد وان اقوال الفقهاء على خلافه
مع اننا لم نرا احدا خالف كلامهم * سوى من لم يفهم مرادهم (وانظر)
عبارة الاشباه كيف ذكر مسألة قاضي خان المارة على وجه الاستثناء
من قاعدة البراء العام حيث صح هنا دعوى الوارث على الوصى بعد
إبراءه اياه البراء العام وقد تحير العلماء الاعلام في وجه استثنائها وذكروا
له طرقا احسن منها ما قاله شيخ الاسلام القاضي عبد البر ابن الشحنة في
شرحه على المنظومة الوهبانية انه انما تسمع دعوى الوارث على الوصى
استحسانا لا قياسا لقوة شبهة عدم معرفته بما يستحقه من قبل والده لقيام
الجهل بمعرفة مال والده على جهة التفصيل والتحرير بخلاف ما اذا كان
مثل هذا الشهاد مجردا عن سابقة الجهل المذكور فاستحسنوا سماع دعواه
هنا فنأمل انه انتهى (ونقل) هذا الجواب السيد الجوى في حاشية الاشباه
واقره واراضاه وبمثلها اجاب الشيخ خير الدين الرملي * ونظام الكلام
على ذلك مع الجواب عن بقية المسائل المستثناة في الاشباه ذكرناه في
رسالتنا اعلام الاعلام (فقد) ظهر لك ان ما افتينا به هو الحق
والصواب * بلا شك ولا ارتياب * لانه الموافق للنقول في عامة كتب
الاصحاب * كما لا يخفى على اولى الالباب وان مسألة قاضي خان لا ترد على
ذلك لانها مستثناة * ولا تقاس عليها مسألتنا بلا اشتباه * لانها خارجة
عن القياس * وما خرج عن القياس فغيره عليه لا يقاس * على ان
القياس لا يسوغ اغير المجتهدين * من العلماء المتقدمين * فكيف يجوز

لاحد منا ان يتجاسر على رد كلامهم * وترك تعظيمهم واحترامهم (فان)
 قال المعارض ان الحادثة ليس فيها ابراء عام (فنقول) له ان البينة قد قامت
 لديك بان المدعى ابرأ ابراء عاما وقد حكمت انت بذلك ومنعت المدعى
 من دعواه الوديعه فكيف نقضت حكمك الاول واثبت له الرجوع * على
 ورثة على انا بلا سند مشروع * بل بمجرد مائت عندك ثانيا من قول
 على انا ان المبلغ الذي قدره كذا باق عندي اورثة ابراهيم افندي فان
 هذا الاقرار صدر من على انا في طرابلس الشام على ما زعمه المدعى
 وشهوده لاني مجلس المخاصمة حتى يكون شبهة في الاعتراف بتبعض ذلك
 المبلغ من المدعى بل هو اقرار مبتدأ في غيبة المدعى بان المبلغ الذي قدره
 كذا باق في ذمتي لورثة ابراهيم افندي فمـ اذا اقرار للورثة المذكورين
 بذلك المبلغ فدعوى روفائيل الآن اتى دفعت ذلك المبلغ لعلى انا لا تثبت
 بمجرد اعتراف على انا في طرابلس بما شهدت به الشهود اذ لا يلزم من
 قول على انا ذلك المبلغ في ذمتي لورثة ابراهيم افندي ان يكون هو
 المبلغ الذي ادعى المدعى الآن انه اودعه عند على انا ولا دلالة لذلك
 عليه بوجه من وجوه الدلالات لاشـرعا ولا عقلا ولا عادة نعم لو كانت
 الدعوى قائمة وادعى روفائيل على على انا باني دفعت اليك مبلغ
 كذا لتوصله الى ورثة ابراهيم افندي فقال في جوابه هو باق في
 ذمتي لورثة ابراهيم افندي يكون في العادة اعترافا بدعوى المدعى انه
 دفع له هذا المبلغ لان السؤال معاد في الجواب اما مجرد سماع
 الشاهدين اقرار على انا في بلدة اخرى بانه باق في ذمتي لورثة فلان
 مبلغ كذا من الدراهم لا يكون اعترافا بدعوى اليهودي على ورثته باني
 دفعت اليه كذا ليوصله الى ورثة فلان فهذا ما كتبه في الجواب
 عن المراسلة ان هذا اقرار لورثة ابراهيم افندي فتكون المطالبة
 لهم لاروفائيل اليهودي وهذا كله مع قطع النظر عن ثبوت البراء
 العام واما بعد ثبوته فلا كلام لانك قد سمعت ان البراء العام
 (لا تسمع)

لا نسمع بعده الدعوى الابشئىء حادث وهنا لم يحدث للمدعى شئ اصلا
لما سمعت من ان هذا الاقرار للورثة لاله (ومما اعترض به) الحاكم
الشرعى ان قولى تكون المطالبة لهم لاروفائيل مخالف لما قال فى البداية
ومن اودع رجلا ودبعة فاودعها الرجل بلا اذن المودع الاول عند اخر
غير عياله فهلاك فله اى للمودع الاول ان يضمن الرجل وليس له ان
يؤاخذ الاخر وهذا عند ابى حنيفة وقال لاله ان يضمن ايها شاء انتهى
قال فقول المفتى بكون المطالبة للورثة خلاف قول ابى حنيفة وان بنينا
الكلام على قول الامامين تكون الورثة مخيرة فاذا اختار الورثة تضمين
اليهودى فلم لا يجوز رجوع اليهودى على المودع الثانى بعد كونه ضامنا
واداه بامر الشرع الشريف وانتقل هذا المال الى اليهودى واما ابراهم
فقد عرفت انه غير مانع من الدعوى واقاراه لورثة ابراهيم افندى
اقرار بعين هذا المال الذى ضمنوه اليهودى على ان كتب المذهب مملوكة
بهذه المسائل فبالت شعري بما ذا يتجاسر المفتى على التفوه بهذه الالفاظ
الخالفة لاقوال الائمة تجاوز الله عنه انتهى (اقول) هذا المعتبر
معذور فى هذا الكلام لانه بناء على ما فهمه من ان اقرار على اغا لورثة
ابراهيم افندى اقرار بانه ودبعة عنده لاروفائيل وقد علمت انه لادلالة
له على ذلك لاعقلا ولا شسرا ولا عادة والا لزم ان كل من اقر بمال
زيد ان يأتى رجل اخر ويقول انا اودعت عندك هذا المال لتدفعه لزيد
وان زيدا اخذ منى هذا المال فيثبت لى ان ارجع به عليك ليكونك اقررت
بان المال لزيد ولا يخفى ان هذا الكلام * لا يقول به احد ممن له ادنى
المام * بمسائل الاحكام * وحاشى لله ان تكون كتب المذهب مملوكة
بهذه المسائل * التى لا يقول بها عالم ولا جاهل * فكيف يتجاسر على
الحكم بما يخالف اقوال الائمة * بل سائر الامة * واما ما نقله عن البناية
فهو حق لاشبهة فيه * ولكن لامتناسبة نقله فى هذه الحادثة كما لا يخفى
على نبيه * لعدم ثبوت الاستداع * بوجه من الوجوه الصحيحة بلا

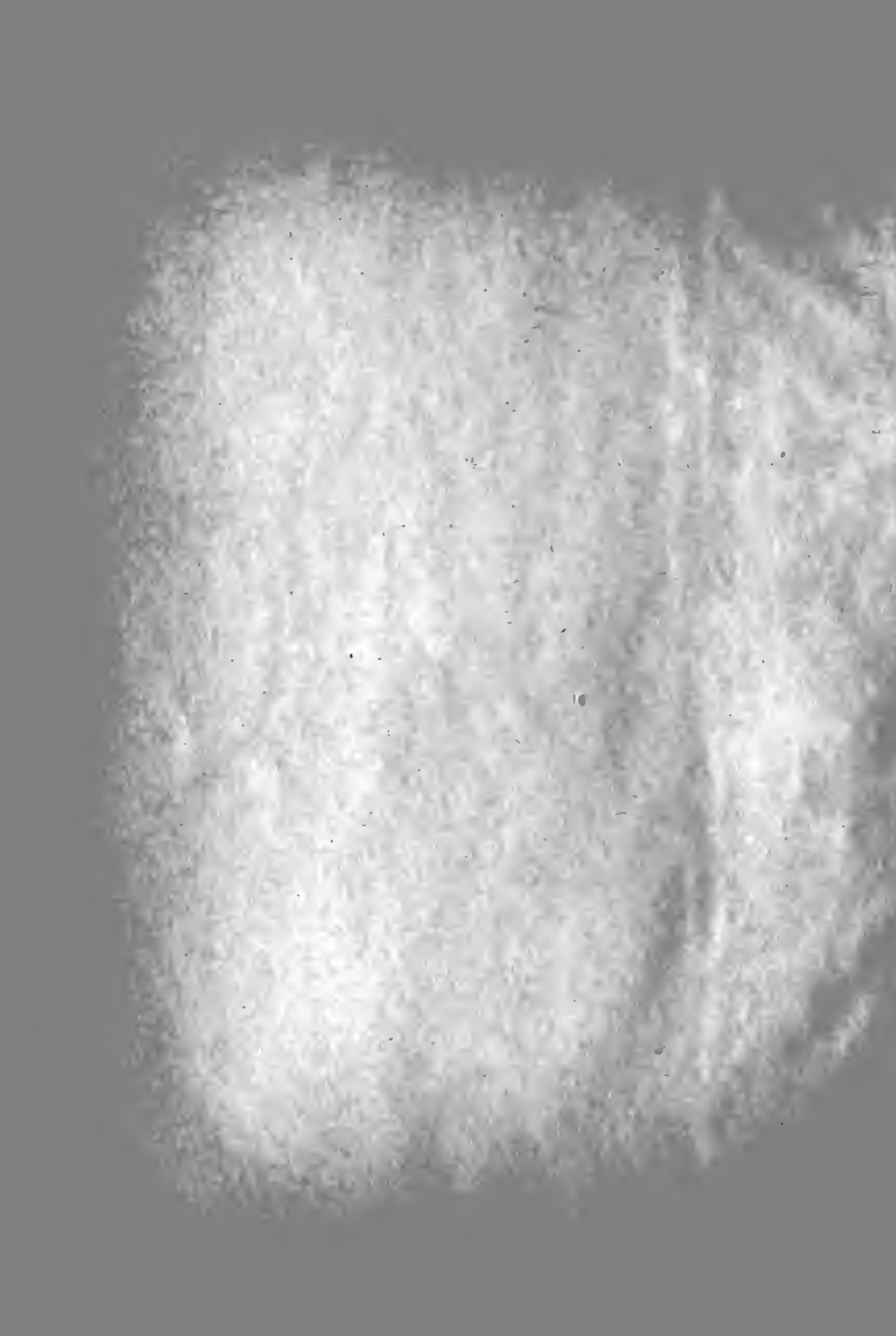
نزاع (ومما اعترض به) ان قولى فى الجواب ان ورثة ابراهيم افندى
اذا اخذوا المبلغ لا يثبت له الرجوع به الخ فقال ان منشأه عدم التفكير
فى ان الدعوى لاتصح الا بحق حادث والتضمن هو الحق الحادث لان
روفايل وقت دفعه المبلغ لعلى اغا ما كان هذا المبلغ حقه بل كان حق
ورثة ابراهيم افندى فلما اخذ الورثة حقهم من اليهودى بالتضمن بدفعه
بغير امرهم حدث له حق عند على اغا وان كان تاريخ الدفع سابقا على
تاريخ البراء الا ترى ان المدينون اذا احال دأته بدينه على رجل وقبل
كل واحد من المحتمل والمحتمل عليه الحوالة وبرا المحتمل ذمة المحيل ابراء
عاما ثم تحقق التوى يرجع على المحيل ولا يمتنع البراء العام وهذا
مشهور ومعمول به بلا خلاف ولا اختلاف الى آخر ما قال (اقول)
وهذا الكلام ايضا من جنس ما قبله مبنى على ما فهمه وحكم به من
ثبوت الودعة لروفايل عند على اغا بمجرد اقراره المذكور وقد علمت بطلانه
فان روفايل اذا ضمنه ورثة ابراهيم افندى ذلك المبلغ لاعترافه بانه دفعه
لعلى اغا بلا اذنهم كيف يسوغ له الرجوع به على ورثة على اغا بمجرد
اعترافه بانه دفع المبلغ لعلى اغا ولا سيما بعد ثبوت ابراءه العام ولم يثبت كون على
اغا قبض المبلغ من روفايل وانما ثبت ان على اغا اقر لورثة ابراهيم افندى
بمبلغ كذا من الدراهم (على) ان ذلك الاقرار لم يثبت حقيقته لان
على اغا اقر به لورثة ابراهيم افندى فلا بد من دعواهم عليه به واما
روفايل فهو اجنبى فى هذه الدعوى ودعواه انه دفع المبلغ لعلى اغا غير
مسموعة بعد ثبوت البراء العام فاذا كان ممنوعا من دعوى الدفع
المذكور كيف يتأتى له اثبات ان على اغا اقر لورثة ابراهيم افندى
وليس وكيفا عنهم ولا خصما بوجه من الوجوه مع انهم لم يدعوا
بهذا الاقرار على ورثة على اغا ولا وكلوا احدا بهذه الدعوى بل ادعوا
به على روفايل فكيف تسمع دعوى روفايل بها والحال انه لا يمكنه
اثبات مقصوده بها فقد علم ان هذه البينة التى شهدت باقرار على اغا
(باطلة)

باطلة لم يثبت بها حق لاحد لعدم الخصم الشرعى فالحكم بها ايضا باطل لما هو مقرر من ان الحكم لابد ان يكون بعد حادثة من خصم حاضر على مثله فاذا كان كذلك فكيف يصح ان يقال ان روفائيل بعد تضمين ورثة ابراهيم افندى اياه ذلك المبلغ ثبت له حق حادث بعد الابرء العام فلا يمنع الابرء العام من دعواه به فابن الحق وابن المستحق ما هذا الاشبهة ولا حول ولا قوة الا بالله (واما) ما ذكره من مسألة الحوالة وقوله ان هذا مشهور ومعمول به فهو صحيح ولكن قوله بلا خلاف ولا اختلاف غير صحيح لما في البرازية وغيرها من ان الحوالة نقل الدين من ذمة المحيل الى ذمة المحال عليه عند ابى يوسف وقال محمد هي نقل المطالبة وثمرته فيما اذا ابرأ المحتال المحيل عن الدين لا يصح عند ابى يوسف لانتقال الدين وصح عند محمد انتهى ولا يخفى ان المعتمد قول ابى يوسف مشى عليه فى الكتز وغيره وصححه اصحاب الشرح فيكون المعتمد ان الابرء المذكور غير صحيح ويكون وجوده كعدمه وهذا اذا كان الابرء عن نفس مال الحوالة فكذا اذا كان الابرء عاما فيصح الرجوع بالمال عند تحقق التوى لعدم صحة الابرء عنه واما على قول محمد بصحة الابرء فقتضاه انه لا رجوع له بعد التوى ولا قبله لان مقتضى صحة الابرء ان تبرأ منه ذمة المحيل لقول محمد ببقاء الدين فى ذمته فقد صادف الابرء ذمة مشغولة بالدين فيسقط فلا يثبت للمحتال الرجوع به فكيف يصح ان يقال بلا خلاف ولا اختلاف مع ان كثيرا من العلماء رجح قول محمد بل الرجوع مبنى على قول ابى يوسف المعتمد * ثم هذا عند اعتراف الخصمين بالحوالة كما لا يخفى اما اذا انكر الحوالة اصلا فلا تسمع دعوى المحتال بشئ بعد الابرء العام لاحوالة ولا ديننا ولا رجوعا بدين ولا شك ان مسئلتنا كذلك لان الوديعه غير معترف بها فالدعوى بها غير مسموعة بعد الابرء العام كما قررناه فكيف تقاس على مسألة الحوالة المعترف بها ويقال انه ثبت الرجوع بما قبل الابرء العام

(ومما) اعترض به على قولي في آخر الجواب واما ثانيا فلائه لو كان اقربه المدعى يكون اقر بشي سابق على البراء فهو داخل في عموم البراء فلا تسمع دعواه به فقال ان الفقهاء قالوا ان الاقرار بعد البراء صحيح الخ (اقول) ومرادى بذلك ان على انا لو قال ان المبلغ الذي قدره كذا باق في ذمتي لروفايل لا ينفعه هذا الاقرار في دعواه المذكورة لان روفايل يدعى بمال اودعه عند على انا ليسله لاصحابه وهم ورثة ابراهيم افندي والذي اقرب به على انا مال في ذمته لروفايل وهو لم يدع بذلك بل ادعى ودبعة سابقة على البراء العام فلا تسمع دعواه بها نعم في دلالة العبارة على هذا المعنى خفاء ولكن هذا الجواب غير محتاج اليه لان الواقع ان على انا اقر لورثة ابراهيم افندي لا لروفايل وقد علمت ان روفايل ليس خصما في اثبات هذا المبلغ المقر به للورثة المذكورين وان دعواه به غير صحيحة لكونه فضوليا في الدعوى لان المقر لهم لم يدعوا به على ورثة المقر ولم يוכלوا المدعى بالدعوى بل ادعوا عليه ان لهم عنده ودبعة فاقرب بها وادعى انه دفعها له على انا فضمنوه الودبعة باقراره المذكور ولا شك ان الاقرار حجة قاصرة على المقر ولم تصح مند الدعوى على ورثة على انا بتسليم الودبعة اليه للبراء العام الصادر منه له على انا لدى بينة شرعية ولا سيما وقد حكم به الحاكم الشرعي ومنع روفايل من دعواه الودبعة فلا تسمع دعواه ثانيا (قال في الاشياء) المقضى عليه في حادثة لا تسمع دعواه ولا يثبت الا اذا ادعى تلقى المالك من المدعى او النتاج او برهن على ابطال القضاء كما ذكره العمدى والدفع بعد القضاء بواحد مما ذكر صحيح وينقض القضاء انتهى ولا شك ان دعواه الثانية ليست بواحدة مما ذكر بل هي دعوى باطلة غير مرضية * لاصحة انها بوجه من الوجوه الشرعية كما قررناه * واوضحناه وحررناه * واذا كانت هذه الدعوى من المقضى عليه باطلة كيف يسوغ سماعها وبقبل * فضلا عن الحكم بها ونقض (الحكم)

الحكم الاول * فقد ظهر ظهور الشمس * بلا خفاء ولا لبس * ان
الحكم الثانى غير صحيح * كما دل عليه النقل المصرح * الذى لا شبهة
فيه * ولا مطعن يمتريه * والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب * واليه المرجع
والماآب * وقد نجزت هذه الجمالة الجليلة * فى اوقات قليلة * ليلة
الخميس السابع من ذى الحجة الحرام الذى هو ختام عام سنة احدى
وخسين وماتين والاف * من هجرة من تم به الالف * وزال به الشقاق
والخلاف * صلى الله تعالى عليه وعلى اله الكرام * واصحابه العظام
الذين زجوا باتباعهم حسن الختام

طبعت فى دمشق الشام فى مطبعة مجلس المعارف مصححة على نسخة
مؤلفها رحمه الله تعالى بتصحيح الفقير ابى الخير هابدين عفى عنه
فى ٢٢ رجب سنة ١٣٠١







3 1761 06766643 8

I132
T3
1884